الأمم المتحدة

S/PV.5597

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٥٩٧**

الاثنين، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد النصر	(قطر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشيركن
	الأرجنتين	السيد ميورال
	بيرو	السيد غالاردو
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد منونغي
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	نانا إفاه أبنتنغ
	فرنسا	السيد لاكروا
	الكونغو	السيد بيابارو – إيبورو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/962)

06-66628 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/962)

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلَي الجمهورية العربية السورية ولبنان يطلبان فيهما دعوهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلَين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغلت الآنسة زيادة (لبنان) وشغل السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية) مقعدين على طاولة المجلس.

الرئيس: وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد سيرج براميرتس، مفوض لجنة التحقيق الدولية المستقلة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد براميرتس إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة. معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2006/962، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة.

الآن أعطي الكلمة للسيد سيرج براميرتس، مفوض لجنة التحقيق الدولية المستقلة.

السيد براميرتس (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أزجي الشكر إليكم على هذه الفرصة لعرض التقرير السنوي الرابع للجنة التحقيق الدولية المستقلة (S/2006/962، المرفق). ويغطي التقرير أنشطة اللجنة فيما بين ٢٥ أيلول/سبتمبر و ١٠ كانون الأول/ديسمبر.

وكما يدرك أعضاء مجلس الأمن، كان المناخ السياسي في لبنان متقلبا خلال هذه الفترة قيد الاستعراض. فلقد اغتيل الوزير بيار الجميل في بيروت بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر؛ وخرجت تظاهرات كبيرة؛ ولا يزال اللغط المعقد الذي يحيط بإنشاء محكمة خاصة بلبنان جاريا. وكان لذلك تأثير حتمي على التحقيق الذي تضطلع به اللجنة والمتطلبات الأمنية.

ولقد وصلت اللجنة إلى مرحلة حرجة في تحقيقاتها. وفي هذا السياق، يعتقد المدعي العام للبنان واللجنة أن وضع المعلومات التي تتصل بالمشتبه بهم والشهود في المجال العام سيجعل من الصعب على الشهود الحساسين أن يتقدموا ويشاركوا مع اللجنة، وربما يضر ذلك بالمحاكمات التي ستجري في المستقبل أمام محكمة ما. وينبغي أن تُفهم النتائج الواردة في هذا التقرير مع استحضار تلك القيود في الذهن.

وقد ظل تحقيق اللجنة في قضية الحريري مركزا على بلورة أدلة مسرح الجريمة والتحقيق في أمر مرتكبي الجريمة المحتملين وارتباط بعضهم ببعض.

وعقب الانتهاء من جمع الأدلة الجنائية في مسرح الجريمة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، تلقت اللجنة التقرير النهائي من خبراء الأدلة الجنائية الأجانب. ويؤكد التقرير العديد من افتراضات اللجنة، على سبيل المثال، أنه كان هناك انفجار واحد لا غير، وأن شاحنة الميتسوبيشي هي التي كانت تحمل جهاز التفجير المرتجل. ويؤيد تقرير الخبراء أيضا الافتراضات التي تذهب إلى استخدام مادة RDX الشديدة الانفجار.

وتؤكد الفحوص الجنائية الأخيرة كذلك أنه من الأرجح أن شخصا واحدا أحدث التفجير من داخل شاحنة الميتسوبيشي أو أمامها بدلا من استخدام جهاز للتحكم من بعد.

وتقوم اللجنة أيضا بتحليل أشلاء بشرية لرجل لم يتم التعرف عليه يُعتقد أنه المفجر كانت قد التُقطت من مسرح الجريمة. وأظهرت النتائج العدلية أن الشخص لم يقض شبابه في لبنان، ولكنه كان موجودا هناك في الشهرين أو الثلاثة أشهر الأخيرة قبل مقتله. وتأمل اللجنة بالتمكن، بعد مرحلة ثانية من التحليل، من التعرف على الأصل الجغرافي والعرقي المحدد لهذا الشخص.

إن العديد من جوانب التحقيق الأخرى مستمر. فعلى سبيل المثال، ما زالت اللجنة تركز على تحليل المعلومات المتصلة بأحمد أبو عدس، بغية تحديد كيفية التعرف إلى أبو عدس، ومكان حصول هذا الأمر وزمانه، والمشاركين المحتملين في تنظيم ظهوره في الفيديو الذي ادعى فيه المسؤولية عن الاغتيال، وما حصل له بعد تجهيز الفيديو وإيصاله.

وأجرت اللجنة أيضا تحقيقات في ما يتعلق بالأشخاص المرتبطين بأحمد أبو عدس في لبنان وأماكن أخرى. وأجرت اللجنة حتى الآن ١٧ مقابلة في سورية ولبنان بشأن هذا التحقيق وعقدت عددا من الاجتماعات مع المسؤولين السوريين واللبنانيين ذوي الصلة. وجمعت اللجنة كميات كبيرة من البيانات الحاسوبية والإلكترونية – بعضها مرمز وبعضها مكتوب بالشفرة – وقامت بزيارة عدد من الأماكن في سورية. وسيستمر هذا الجانب من التحقيق خلال الفترة التي سيغطيها التقرير المقبل.

كما أن اللجنة تواصل جمع المعلومات عن التهديدات المتزايدة التي كانت موجهة إلى رفيق الحريري والضغط عليه خلال الأشهر الـ ١٥ الأخيرة في حياته. ويكشف تحليل لهذه المعلومات عددا من الدوافع المحتملة لقتل رفيق الحريري، معظمها مرتبطة بطريقة أو بأخرى بأنشطته السياسية. وفي هذه المرحلة من تحقيق اللجنة، برز عدد أصغر من الدوافع بوصفها أكثر الدوافع المرجحة لاغتياله.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير واصلت اللجنة تقديم المساعدة التقنية للسلطات اللبنانية في القضايا الـ ١٤. وركزت اللجنة بشكل خاص على مقابلة الشهود المرتبطين بضحايا الهجمات المستهدفة الست. وأجرت اللجنة حتى الآن ١٩ مقابلة في ما يتعلق بهذا التحقيق، ومن المقرر أن تجري عددا من المقابلات الإضافية في الفترة التي سيغطيها التقرير المقبل. وبرز من هذه المقابلات عدد كبير من الروابط بين القضايا الست، وبين هذه القضايا وقضية رفيق الحريري. وهذه الروابط، التي تتعلق بطابع الهجمات، وطابع الضحايا وأسلوب الجناة في التنفيذ، تدعم الفرضيات التحليلية التي نوقشت في تقرير اللجنة لشهر حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (S/2006/375، المرفق). وتؤمن اللجنة أيضا بأن الدافع وراء الهجوم أقله على بعض الضحايا كان مرتبطا بالأهداف والمصالح المشتركة للضحايا، وبالتالي قد تكون هناك نية مشتركة تربط بين هذه الهجمات.

وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، تم اغتيال بيار الجميل، وزير الصناعة. وبعد يومين، وعقب طلب قدمه

رئيس الوزراء اللبناني وقرار اتخذه المجلس، بدأت اللجنة تقديم المساعدة التقنية للسلطات اللبنانية في تحقيقها في قضية الجميل. وتوفر اللجنة دعما للتحقيق عن طريق المساعدة على تحديد الجناة والمركبات التي استخدمت في الهجوم. كما تعمل اللجنة على إعادة تركيب أسلوب العمل الذي اتبعه القتلة. وبعد سبعة أيام من التحقيق في مسرح الجريمة، تم إرسال ما مجموعه ٢٥٠ مستندا إلى مختبر للبحث والتحليل العدلي. ويفيد التقييم الأولي للجنة بان الوزير الجميل كان مراقبا بوصف ذلك جزءا من عملية مخططة لاغتياله.

وتواصل اللجنة التعاون عن كثب مع السلطات اللبنانية. وتشعر اللجنة بامتنان شديد على كل الدعم الذي تلقته من تلك السلطات، وخاصة في وقت ما زالت الحالة الأمنية في لبنان معرضة لخطر شديد. وتتبادل اللجنة بانتظام مع السلطات اللبنانية المعنية مضمون كل المعلومات ذات الصلة التي تحصل عليها اللجنة، وعند الاقتضاء بطريقة لا تعرض للخطر مصلحة مصدر هذه المعلومات. وهذه العملية لتبادل المعلومات عملية هامة بوجه خاص حينما تكون المعلومات ذات صلة بالأشخاص المحتجزين.

وما زال تعاون الجمهورية العربية السورية مع اللجنة تعاونا مرضيا بوجه عام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت اللجنة إلى سورية ١٢ طلبا رسميا للمساعدة واضطلعت بعدد من أنشطة التحقيق والمقابلات مع أشخاص في سورية. وتشعر اللجنة بالارتياح لحسن توقيت وكفاءة المساعدة السورية التي قدمت للجنة وللتدابير السوقية والأمنية التي توفرت لأنشطة اللجنة بغية التحقيق على الأراضي السورية. وستواصل اللجنة التعويل على التعاون الكامل لسورية، لأن هذا التعاون يظل أمرا حاسما للإنجاز السريع والناجح لعمل اللجنة.

ومنذ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، تم تقديم ١٠ طلبات رسمية جديدة إلى خمس دول مختلفة التماسا للمساعدة، مما أوصل العدد الإجمالي للطلبات التي أرسلت إلى دول غير لبنان وسورية منذ آذار/مارس من هذا العام إلى ٦٠ طلبا تقريبا. وبالرغم من أن معظم الدول ردت بشكل ايجابي على طلبات اللجنة وساعدت عملها بفعالية، بما في ذلك عن طريق تيسير المقابلات مع الشهود وتقديم الدعم والمعلومات، فإن بعض الدول قدمت إجابات متأخرة أو ناقصة. وأدى عدم تجاوب دول بعينها إلى إعاقة أو إبطاء عمل اللجنة على عدة جبهات. ونظرا للطابع الحاسم للمعلومات التي تسعى اللجنة للحصول عليها من الدول وللإطار الزمني المحدود التي ترمي إلى أن تستكمل فيه أنشطتها للتحقيق، فان اللجنة تثق بأنها ستتمتع بالتعاون الكامل والعاجل من جميع الدول خلال الفترة التي سيغطيها التقرير المقبل.

وأحرزت اللجنة تقدما في مجالين رئيسيين من تحقيقها في قضية الحريري وهما: التوصل إلى أدلة من مسرح الجريمة والتحقيق بشأن الجناة المحتملين. ومن المقرر إجراء خمسين مقابلة وغيرها من أنواع جمع الأدلة في الفترة التي سيغطيها التقرير المقبل، وكما هو الحال دائما، فإن اللجنة تهدف إلى جمع الأدلة التي ستكون مقبولة أمام المحكمة في المستقبل.

وما زال عمل اللجنة بشأن القضايا الـ ١٤ يظهر روابط بين كل قضية وقضية رفيق الحريري. وسيتم إجراء المزيد من التحليل في الفترة التي سيغطيها التقرير المقبل بغية كشف هذه الروابط.

وبالمثل، ستواصل اللجنة تقديم الدعم في قضية الجميل، بالتركيز خلال هذه الفترة الأولية على المساعدة في

تحديد الذين ارتكبوا الجريمة شخصيا وعلى دراسة ما إذا كانت توجد روابط بالقضايا الأخرى.

وما زالت اللجنة تواجه العديد من التحديات. وهي تطلب المساعدة من الأمانة العامة للأمم المتحدة في مجالات مثل تعيين الموظفين والمشتريات والإدارة والمالية، بغية تيسير عملها ودعم الوتيرة التي تعمل بها. كما أن اللجنة بحاجة إلى الدعم المستمر من الدول الأعضاء التي وجهت إليها طلبات للمساعدة. والاستجابة المتأخرة، أو الأسوأ عدم الاستجابة، لطلبات اللجنة تعوق بشدة تقدم أعمال اللجنة.

وأخيرا، وفي ضوء الإنشاء المقترح لمحكمة خاصة للبنان، فان اللجنة ستعيد تنسيق أهدافها وتنظيم عملها بطريقة تيسر الانتقال إلى مثل تلك المحكمة.

وتأمل اللجنة وتثق بأنها ستتمكن من مواصلة التعويل على دعم مجلس الأمن في الاضطلاع بولايتها.

الرئيس: أشكر السيد برامرتز على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة زيادة (لبنان): يلتئم مجلسكم الموقر اليوم لمناقشة تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه، وما هي إلا مناسبة لإعادة التأكيد على أهمية متابعة الأمم المتحدة لهذه القضية الجوهرية والحيوية للبنان.

إن العمل المهني والمحترف والرصين، الذي قام به السيد برامرتز وفريقه، يتعزز في هذا التقرير على غرار التقارير السابقة، وهو دلالة إضافية على المنهجية الدقيقة في استكمال التحقيقات، وإحراز التقدم، الذي نلمسه في الخطوات الأكيدة والثابتة تجاه الهدف الذي نصبو إليه جميعا.

لقد عبر لبنان، في كل مناسبة، وعلى لسان جميع مسؤوليه، عن الثقة الكاملة في عمل لجنة التحقيق الدولية، وقدرتها على التوصل إلى الحقيقة. والمشهد السياسي المتنوع ما هو إلا وسائل متعددة للتعبير عن هدف واحد، وهو معرفة الحقيقة، كل الحقيقة، بشأن جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه، وفي الجرائم التي سبقتها، وتلك التي تلتها.

وإيمانا بالتزامها بدور لجنة التحقيق الدولية ونبل أهدافها، تستمر الحكومة اللبنانية في تقديم جميع التسهيلات المطلوبة إلى اللجنة، ومواكبة التقدم الذي أُحرز في التحقيق حتى الآن، وقد وصل إلى المفترق الهام الذي سيقود إلى الكشف عن هوية مرتكبي الجريمة، ومثولهم أمام المحكمة ذات الطابع الدولي لمعاقبتهم وقد تم إعداد مشروع النظام الأساسي لهذه المحكمة والاتفاق الذي سيُبرم بين الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة وفقا للآلية الدستورية في لبنان.

إن عمل لجنة التحقيق ومسار إنشاء المحكمة ذات الطابع الدولي سيضعان حدا لدورة العنف التي ما انفك لبنان يعاني منها. وكان آخرها جريمة اغتيال الوزير الشهيد بيار الجميل، التي سارع مجلسكم الموقر إلى إدراجها في عمل اللجنة. وسيردع كل من تسول له نفسه الإخلال بالسلم المدني، الذي يبذل المجتمع اللبناني بكامله جهودا دؤوبه لتعزيزه وترسيخه، بالتعاون مع المجتمع الدولي، وبدعم منه.

وفي الختام إن الحكومة اللبنانية، إذ تنوه بعمل السيد برامرتز وفريق عمله، تعيد التأكيد على تصميمها تقديم جميع أوجه الدعم لمهمته. وتبدي ارتياحها التام إزاء عزم مجلسكم الموقر تمديد ولاية السيد برامرتز لمدة ٦ أشهر إضافية، وقبوله بهذا التمديد، وهو دليل آخر على الحرص على أن ما بدأه مجلس الأمن ولجنة التحقيق سيؤدي إلى الهدف المنشود وإحقاق العدالة.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري: اسمحوا لي أن أهنئكم، وبلدكم الشقيق، على الطريقة التي تديرون بها أعمال مجلس الأمن خلال الشهر الحالي. كما أود أن أرحب بوجود السيد برامرتز، رئيس لجنة التحقيق الدولية مرة أخرى، فيما بيننا لتقديم تقريره الدوري الرابع.

لقد اطلعنا على ما ورد في تقرير السيد برامرتز، ووقفنا على ما تضمنه التقرير من محطات إيجابية بارزة بشأن الجهود التي بذلتها سورية ولا تزال تبذلها، للوفاء بالتزاماتها، واستمرار التعاون المميز بينها وبين اللجنة. لقد أورد التقرير بجلاء أن التعاون السوري مع اللجنة كان مرضيا، وفعالا، وفي حينه. وهذه الحقيقة بحد ذاتها تعيد التأكيد على حرص بلادي سورية على إنجاح مهمة اللجنة الدولية المستقلة منذ بداية أعمالها وحتى الآن.

وأود أن أؤكد مجددا لأعضاء المجلس أن تعاون الجمهورية العربية السورية هذا مع لجنة التحقيق، إنما يأتي انطلاقا من حرصها على المساعدة في كشف الحقيقة في جريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق، المرحوم رفيق الحريري، وكشف هوية وحقيقة الجهات التي تقف وراءها. ومن هذا المنطلق، نشير إلى أن تعاون سورية مع التحقيق الدولي هو تعاون شامل، إذ يظهر التقرير الدوري الرابع للسيد برامرتز أن طيف التعاون السوري قد شمل مجالات عدة، ولبى المتطلبات العديدة للتحقيق، وصولا إلى معرفة الحقيقة المنشودة. فاللجنة القضائية السورية تبادر بتزويد اللجنة الدولية بما يتوفر لها من معلومات، نتيجة التحقيقات التي تقوم بها السلطات المختصة السورية بشأن جريمة اغتيال الراحل الحريري.

وتأمل سورية أن يؤدي التحقيق المستمر والمبني على التقارير الثلاثة السابقة إلى إظهار حقيقة الجهات المسؤولة عن هذه الجريمة. وفي هذا المجال، نود أن نكرر ما قلناه في مناسبات سابقة، ألا وهو أن أخطر ما يواجهه هذا التحقيق هو استمرار استغلال بعض الأطراف، في منطقتنا أو خارجها، لمجريات التحقيق للقفز إلى استنتاجات سياسية مسبقة، غير ذات صلة بمتطلبات التحقيق، ولا تستند إلى براهين وأدلة ثابتة. وكذلك محاولة دفع بعض الأطراف إلى تقديم معلومات غير مثبتة، وحجب بعض الشهود، شهود الزور، عن يد التحقيق والعدالة، لاستخدام ذلك في أغراض أبعد ما تكون عن الهدف الذي أنشئت هذه اللجنة لتحقيقه، علما أن التقرير يشير إلى أن معرفة الحقيقة ما زالت تتطلب جهدا كبيرا من اللجنة قبل الوصول إلى النتائج النهائية.

وتلاحظ سورية تحديد اللجنة لفرضيات جديدة حول طريقة حصول جريمة اغتيال الراحل الحريري وحول الدوافع الكامنة وراءها، وتؤكد سورية على ضرورة استمرار تمحيص الأدلة وفحصها بكل عناية ودقة، وبما ينسجم مع معايير التحقيق الجنائي الدولي، وكذلك كشف النقاب عن هوية من يقف وراءها. ونحض في هذا الصدد الدول كافة، ولا سيما تلك المنخرطة إعلاميا في المطالبة بمعرفة حقيقة ما حدث، على تحمل مسؤولياتها في هذا الشأن عبر تعاونها الكامل مع لجنة التحقيق الدولية وعبر عدم توفير الملاذ الآمن للمشتبه بهم، لا سيما الشهود الذين ثبت عدم صدقيتهم.

ويدعو وفدي بقية الدول العشر التي أشار إليها المحقق سيرج براميرتس، والتي لم تتعاون بعد مع لجنة التحقيق، إلى أن تقوم بذلك فورا، وحبذا لو تم إطلاعنا على الدول التي لم تتعاون حتى الآن، حيث أن بعض وسائل الإعلام التي تتبع لهذه الدول قد أقامت الدنيا و لم تقعدها إزاء سورية، على الرغم من تعاونها المستمر والفعال مع اللجنة.

ولا يود وفدي الخوض في تفاصيل التحقيقات لتجنب المساس بشؤون التحقيق الذي نؤمن بضرورة أن يكون مستقلا وحياديا وموضوعيا وبعيدا عن التدخلات السياسية.

إلا أننا ما زلنا نرى أهمية أن تقوم لجنة التحقيق الدولية بالتحقيق أيضا بجريمة اغتيال الأخوين المجذوب، من أجل توضيح الصلة بينها وبين غيرها من الجرائم. علما بأن اغتيال الأخوين المجذوب يقع ضمن ولاية لجنة التحقيق الدولية. لقد أصبحت ولاية اللجنة الموسعة تشمل تقديم المساعدة التقنية للاعتداءات والعمليات الإرهابية التي استهدفت، فيمن استهدفت، رموزا لبنانية مؤثرة في المجال السياسي والإعلامي اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، ولغاية الحدث الإرهابي الذي استهدف وزير الصناعة اللبناني، بيير الجميّل، وإن تشميل ذلك قد يكشف أسرار الجرائم التي سبقتها وتلك التي حدثت مؤخرا.

ويتفهم وفدي ما يرد في التقرير حول ضرورة الحفاظ على سرية التحقيق، وهو أمر نرحب به ونؤكد على ضرورة استمراريته، لأنه يرتبط بشكل وثيق بحيادية التحقيق ووصوله إلى نتائج ذات مصداقية.

كما ترى سورية أهمية منح التحقيق الوقت والإمكانيات اللازمة لاستكمال إجراءاته بهدف الوصول لأدلة حقيقية بعيدا عن التسييس والفرضيات والقراءات الاجتهادية في غير مكانها. ونعيد أيضا تأكيدنا أن سورية ستستمر في تعاونها مع اللجنة الدولية، وتزويدها بما يتوفر لديها من معلومات ونتائج تحقيقات السلطات السورية حول جريمة اغتيال الراحل رفيق الحريري.

ختاما، سيدي الرئيس، نكرر مجددا أن سورية ملتزمة بالتعاون مع التحقيق الدولي المهني والحيادي والمسؤول. وتنطلق في ذلك من حرصها الكامل على كشف الحقيقة، وهو ما يقع في صميم المصلحة السورية.

الرئيس: أشكر ممثل سورية على بيانه. وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.